

Distr.: General
15 August 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

الدورة ٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام**

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٥٦/٢١٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريراً شاملاً مستكملاً عن حالة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وعن تنفيذ ذلك القرار، بما في ذلك التقدم الذي يحرزه الأمين العام في مجال السعي إلى المساءلة وتحديد المسؤولية عن جميع الحوادث الأمنية الفردية التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها، على جميع المستويات وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، فضلاً عن سرد للتدابير المتخذة من قِبَل الحكومات والأمم المتحدة لمنع وقوع تلك الحوادث والتصرف إزاءها.

* A/57/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب ما صودف من صعوبات في الحصول على بيانات دقيقة بشأن حالة الموظفين المحتجزين من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها.

ويتضمن هذا التقرير عرضا مجملا للتهديدات التي تعرضت لها سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة خلال السنة الماضية، ومعلومات مستكملة عن تنفيذ المبادرات التي ووفق عليها خلال دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين. ونظرا إلى أن هذه المبادرات من المقرر أن تنفذ على مدى فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، فإن هذا التقرير يُعد تقريرا مرحليا عن الإجراءات التي اتخذت بالفعل وبيانا لما تبقى من العمل في هذا المجال.

أولا - مقدمة

مرتكبي هذه الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة سوى ٢٢ شخصا، أي ما لا يجاوز ٧ في المائة من الأشخاص المسؤولين عن ارتكابها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، جاد سبعة من الموظفين بأرواحهم في أثناء عملهم على تحقيق أهداف منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وكوسوفو والصومال والعراق وأفغانستان. ولقي ثلاثة آخرون مصرعهم في حادثتي هليكوبتر وقعتا في جورجيا وسيراليون (انظر المرفق الأول). وبالإضافة إلى ذلك، وقعت في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، ٧٠ حادثة اختطاف أو أخذ للرهائن شملت ٢٥٨ من موظفي الأمم المتحدة؛ وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أخذ أربعة من هؤلاء الموظفين رهائن في حادثتين منفصلتين في الصومال وغيانا. وفي الوقت الراهن، لا يزال ٣٩ من الموظفين العاملين لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قيد الاحتجاز في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم (انظر المرفق الثاني). ولا يزال موظفو الأمم المتحدة يتعرضون لأعداد لم يسبق لها مثيل من حوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي، والسطو المسلح، والاعتداءات على القوافل والعمليات الإنسانية، والتحرش.

٤ - ووقع كثير من التهديدات التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة في الضفة الغربية وغزة. وتفيد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بأن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت زيادة في عدد حوادث العنف الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية. وفي عدد من هذه الحوادث، تعرض بعض موظفي الأونروا للإيذاء اللفظي والتهديد والاعتداء البدني وإطلاق النار. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة أنه لم يتورع عن الاعتداء على سيارات الإسعاف

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢١٧/٥٦ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريرا شاملا مستكملا عن حالة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وعن تنفيذ ذلك القرار، بما في ذلك التقدم الذي يحرزه الأمين العام في السعي إلى المساءلة وتحديد المسؤولية عن جميع الحوادث الأمنية الفردية التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها، على جميع المستويات وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، فضلا عن سرد للتدابير المتخذة من قبل الحكومات والأمم المتحدة لمنع وقوع تلك الحوادث والتصرف إزاءها.

٢ - وقد أعد هذا التقرير بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة ليعطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

ثانيا - التهديدات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة

٣ - شهد العقد الماضي تصاعدا بمعدل غير مسبوق في التهديدات التي تتعرض لها سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، أصبح موظفو الأمم المتحدة يعملون في بيئات أشد خطرا وبأعداد أكثر كثافة من أي وقت مضى. وقد حلت بالفعل المصائب الناتجة عن البيئة العسرة، بل والخطرة في أحيان كثيرة جدا، التي يضطر موظفو الأمم المتحدة إلى العمل فيها. فقد بلغ عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين الذين لقوا حتفهم من جراء تعرضهم لأعمال انطوت على قصد الإيذاء منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ حتى الآن ٢١٤ موظفا. ولم يقدم إلى العدالة من

٢٠٠١. وعلى الرغم من أن نتائج هذه الواقعة لم تصبح مدركة بكاملها بعد، فإن من الواضح أن العالم أصبح أصغر مما كان نسيباً، بحيث صارت تنتج عن الأحداث التي تقع في أحد أرجائه عواقب كبيرة في الأرجاء الأخرى. وعلاوة على ذلك، سرعان ما أصبحت التهديدات التي توجه إلى موظفي الأمم المتحدة أشد حدة وملموسة بقدر أكبر، بعد أن أصبح وضعهم كممثلين للمجتمع الدولي أكثر وضوحاً. وبناء على هذه الخلفية، تشدد أهمية المبادرات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال الدورة السادسة والخمسين لتعزيز نظام إدارة شؤون الأمن في الأمم المتحدة من أجل تمكين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من التصدي لأي حدث أينما يقع وحالما يحدث.

ثالثاً - الاعتقال والاحتجاز والقيود الأخرى

٨ - وفقاً للممارسة المتبعة فيما سبق، يقدم هذا التقرير معلومات عن حالات الاعتقال والاحتجاز وحالات الموظفين المفقودين أو الذين لا تزال أماكن وجودهم غير معروفة منذ مدد قاربت في حالة البعض ٢٠ عاماً. وبناء على المعلومات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، ترد في المرفق الثاني قائمة موحدة بأسماء الموظفين الموجودين قيد الاعتقال أو الاحتجاز أو المفقودين والذين لم تتمكن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها من أن تمارس حقها في حمايتهم ممارسة كاملة.

٩ - ووفقاً للمعلومات المقدمة من الأونروا، بلغ مجموع الموظفين الذين اعتقلتهم واحتجزتهم السلطة الفلسطينية في قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٥ موظفاً. وفيما عدا موظف واحد قام بشنق نفسه وهو قيد الاحتجاز، ثم في نهاية المطاف إطلاق سراح سائر الموظفين. واحتجزت السلطات الإسرائيلية موظفاً واحداً فقط ثم أطلقت سراحه دون توجيه أي تهمة عليه. وفي الضفة الغربية، بلغت حالات

والموظفين الطبيعيين. ففي عدد من الحالات، هوجمت سيارات إسعاف تابعة للأونروا، ونتج عن ذلك مصرع وإصابة بعض الأفراد.

٥ - ويشكل السطو المسلح تهديداً خطيراً لموظفي الأمم المتحدة وعملياتها في أنحاء العالم المختلفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حادثاً سطو مسلح على بعض الأصول الهامة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحدث سطو مسلح على مكتب منظمة الصحة العالمية في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد الثوران البركاني الذي وقع مؤخراً، ونتج عن ذلك فقد ما يزيد عن ٢٢٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٦ - وشهدت السنة الماضية زيادة في التهديدات ذات الصلة بالإرهاب التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة ومنشآتها في الميدان، بما في ذلك حالات التهديد باستخدام القنابل البريدية و/أو الأسلحة الكيميائية/البيولوجية، ومنذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تلقت مكاتب الأمم المتحدة في أنحاء العالم المختلفة تهديدات عديدة باستخدام القنابل و ١٢ تهديداً باستخدام الملوثرات الكيميائية/البيولوجية. وثبت في جميع هذه الحالات أن التهديدات الموجهة تهديدات زائفة، ولكنها أحدثت أعطالاً خطيرة في عمل المكاتب وأكربت الموظفين الذين تعرضوا لها. وفي حين أن التهديدات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة كان يُتصور في وقت ما أنها ناتجة عن مظالم داخلية أو محدودة في نطاق بلد بعينه، فإن الأنشطة ذات الصلة بالإرهاب تضيف بعداً دولياً إلى التهديدات التي توجه إلى موظفي الأمم المتحدة.

٧ - وهذا هو أول تقرير عن أمن موظفي الأمم المتحدة يُقدم بعد الأحداث المفجعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر

تسويق شؤون الأمن وإدارتها وإلى إدامة المبادرات الرامية إلى زيادة فعالية نظام إدارة شؤون الأمن. وقد تقلد السيد ميات مهام منصبه في مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، الذي يجري تعزيزه أيضا ليضطلع بمسؤوليات إضافية.

١٢ - وعلى الرغم من أن العمل جارٍ في تعيين موظفين إضافيين لمكتب منسق شؤون الأمن، فإن نقص الحيز المكتبي والقيود المفروضة في الميزانية على استئجار/تجديد أماكن العمل قد أخرجت هذه العملية تأخيرا كبيرا. وقد نُقل مقر المكتب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى موقع مؤقت لا يتسع لجميع الموظفين المقترحين، وسيُنقل من جديد إلى موقع دائم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. والنتيجة المباشرة لذلك، هي أن المكتب لم يتمكن حتى الآن من تنفيذ عديد من المبادرات التي طلبت تنفيذها، مثل إيفاد بعثات للتحقق من الامتثال والتفتيش أو زيادة معدل التدريب في مجالي الأمن ومعالجة التوتر النفسي والبدني. وهناك ارتباط واضح ومباشر بين انتشار موظفي الأمن المدربين تدريباً جيداً وتعزيز سلامة الموظفين وأمنهم، وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى أن يصبح المكتب مزوداً بكامل ملاكه من الموظفين وعاملاً بكامل طاقته في أقرب وقت ممكن.

١٣ - وعلى الرغم من جوانب النقص، أحدثت تعزيز مكتب منسق شؤون الأمن تحسناً كبيراً في قدرة المكتب على إنجاز ولايته. فهو يضطلع على نحو فعال بقيادة الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، التي تتألف من ممثلين للأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها، لتأييد ودعم المبادرات التي يتخذها الأمين العام تعزيزاً لأمن الموظفين. وبفضل الدعم الإضافي في مكتب منسق شؤون الأمن، أصبحت الرابطة بين المقر والميدان أشد قوة من أي وقت مضى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام موظفون من مقر مكتب منسق شؤون الأمن بقيادة عمليتين مشتركتين على نطاق موسع فيما بين الوكالات للتقييم

الاعتقال المسجلة التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٧٤ حالة؛ واحتجزت السلطات الفلسطينية ١٩ موظفاً؛ واعتُقل أربعة موظفين في الأردن وثلاثة في لبنان. وأُطلق سراح هؤلاء جميعاً في نهاية المطاف. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان لا يزال موجوداً قيد الاحتجاز ١٩ موظفاً، ١٨ منهم لدى السلطات الإسرائيلية، وواحد لدى السلطات الفلسطينية. ومن المؤسف أن السلطات المعنية لا تقوم دائماً بتزويد الأونروا بمعلومات كافية أو في التوقيت المناسب عن أسباب اعتقال موظفيها أو احتجازهم. وفي غيبة هذه المعلومات، لا يمكن البت فيما إن كانت الظروف تبرر للأونروا أن تؤكد حقها في الحصانة الوظيفية.

١٠ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل موظفو الأونروا يصادفون صعوبات وتأخيرات كبيرة من جراء عمليات الإغلاق. فالركبات التابعة للأونروا داخل غزة والضفة الغربية تُستوقف عند نقاط التفتيش والتاريس التي يقيمها جيش الدفاع الإسرائيلي، ويستمر ذلك لفترات طويلة في حالات كثيرة. ولدى المرور عبر نقاط التفتيش، يتعرض موظفو الأونروا للإيذاء، بل وللاعتداء البدني. وهناك أيضاً زيادة ملموسة في حالات اقتحام منشآت الأونروا من جانب كل من جيش الدفاع الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، بما ينجم عن ذلك من أضرار كبيرة.

رابعاً - النظام الحالي لإدارة شؤون الأمن

ألف - الترتيبات المتخذة في مواقع المقار

١١ - التماساً مني للمساعدة في إنجاز واجبي فيما يتعلق بأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة، عينت منسقا متفرغا لشؤون الأمن في الأمم المتحدة، هو السيد تون ميات، برتبة أمين عام مساعد. وسيوفر هذا التعيين عنصري التركيز والقيادة الضروريين لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز

المناصب في قائمة المكتب لضباط الأمن ويكونون متاحين للتكليف السريع بوصفهم من عناصر فيلق ضباط الأمن الميداني. وبغية كفاءة الاتساق في تعيين الأمن المخصصين لوكالة واحدة، يمكن للمنظمات التي تحتاج إلى مثل هؤلاء الموظفين أن تستخدم قائمة ضباط الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى المكتب، إذا طُلب منه ذلك وعلى أساس رد التكاليف، توظيف ضباط الأمن المخصصين لوكالة واحدة، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارتهم. وقد قررت منظمة الصحة العالمية استعمال هذا الخيار في مركزين من مراكز العمل. وضباط الأمن الميداني الذين يوظفون لهذا الغرض يُعدون جزءاً من فيلق ضباط الأمن الميداني ولكنهم يكلفون بمهمة توفير الأمن لمشروع بعينه داخل البلد، مثل الأفرقة العاملة على استئصال مرض شلل الأطفال.

١٦ - وفي حين أن النظام الحالي مكن مكتب منسق شؤون الأمن من تنفيذ الولاية المسندة إليه على نحو جيد من حيث التوقيت، فإنه فيما يتعلق بالمستقبل، وبغية كفاءة توظيف ضباط للأمن الميداني يكونون على أرفع مستوى من حيث الكفاءة، رهنا بتحديد التمويل اللازم وتوافره، يدرس المكتب حالياً إمكانية وضع منهجية لتقييم الكفاءة تطبق في انتقاء ضباط الأمن الميداني، تماثل المنهجية المتبعة في انتقاء المنسقين المقيمين.

١٧ - وقد أُعطيت لكل مركز من مراكز العمل ميزانية تغطي التكاليف التشغيلية لضباط الأمن الميداني. أما التكاليف المتصلة بالأمن التي لا تشكل جزءاً من الميزانية النموذجية لمسؤول الأمن الميداني (مثل احتياجات التمويل اللازمة لتنفيذ المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا) فلا تزال تُتقاسم فيما بين المنظمات الموجودة في مركز العمل.

١٨ - وطوال الأزمات الإنسانية التي شهدها العقدان الماضيان، ظل الافتقار إلى الأمن الكافي لمواصلة العملية

الأمني في الصومال وتيمور الغربية، وأجروا ثمانية تقييمات إفرادية مستقلة لشؤون الأمن في بعض البلدان، واضطلعوا بخمس بعثات لاستعراض ميزانيات الشؤون الأمنية. وفي الوقت نفسه، أنجز المكتب ٢١ بعثة للتدريب في مجال الأمن في ١٧ بلداً، واضطلع بثماني بعثات بتقديم الدعم في مجال الأمن الميداني، واضطلع ببعثتين للتحقيق، وعالج حادثتين من حوادث أخذ الرهائن، استلزمت إحداهما إيفاد مفاوض متمرس في هذا المجال من المكتب إلى الميدان.

باء - الترتيبات المتخذة في الميدان

١٤ - على صعيد الميدان، أبرم مكتب منسق شؤون الأمن مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعيين وإدارة شؤون ضباط الأمن الميداني البالغ عددهم مائة من الفئة الفنية وموظفي الدعم الميداني البالغ عددهم مائتين من الرتبة المحلية، الذين وافقت على تعيينهم الجمعية العامة. ويتولى مكتب منسق شؤون الأمن تمويل ضباط الأمن الميداني وموظفي الدعم هؤلاء وإدارتهم مركزياً. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان قد تم تعيين ٩٨ من ضباط الأمن الميداني وكان جارياً نشرهم إلى مراكز العمل الموزعين عليها. ونظراً إلى أن الحاجة إلى ضباط الأمن الميداني تتجاوز عدد الوظائف المتاحة، كُلف عدد من هؤلاء الضباط بمسؤوليات إقليمية تشمل عدة بلدان وسيُصدد المكتب رسداً دقيقاً مدى فعالية هذه الترتيبات وسيقدم إفادة بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة التالية.

١٥ - وفي مجال إدارة ضباط الأمن الميداني، يعكف منسق شؤون الأمن على تنفيذ مفهوم "فيلق ضباط الأمن الميداني". ويشكل ضباط هذا الفيلق شبكة متكاملة من ضباط الأمن الفنيين، الذين يُختارون بناء على معايير محددة مسبقاً ومتفق عليها فيما بين الوكالات للمؤهلات والخبرات والكفاءات. ويُدرج المرشحون الذين يعتبرون مؤهلين لهذه

(٤٢٩ ١٠٧١ دولار)، وهولندا (٩٠٦ ٠٠٠ دولار)، والولايات المتحدة (٥٢٤ ٥٧٢ دولار). وجمعت هذه الأموال الإضافية من التبرعات السخية التي قدمتها الدول الأعضاء إلى عمليات النداء الموحد للأمم المتحدة. ويعمل مكتب منسق شؤون الأمن بالتنسيق مع الشركاء التنفيذيين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على كفالة استخدام الأموال على نحو عاجل؛ ويشمل ذلك نشر عدد آخر من ضباط الأمن الميدانيين والوفاء بالحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية بالنسبة للبلدان المدرجة في عمليات النداء الموحد.

جيم - المساءلة

٢١ - في القرار ٢٥٥/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لاحظت الجمعية العامة مع القلق انعدام وجود آلية المساءلة والمسؤولية في مجال الأمن الميداني وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، تقريراً شاملاً عن إنشاء آلية واضحة للمساءلة والمسؤولية، وأحكاماً بشأن نطاقها وعمقها والمعايير والأساليب المشتركة لإنفاذها، في إطار هيكل مشترك بين الوكالات.

٢٢ - واستجابة لهذا الطلب، تشكل فريق عامل مشترك بين الوكالات في شباط/فبراير ٢٠٠٢ لإعداد نظام مقترح للمحاسبة لإدارة الأمن. وفي وقت لاحق نظرت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية في اجتماعها الذي عُقد في فيينا من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تقرير الفريق العامل. وتحدد الوثيقة جميع الجهات الفاعلة في نظام إدارة الأمن ومسؤوليات كل منها. كما تحدد عدداً من الآليات لكفالة المساءلة. وقد أُحيل التقرير النهائي كتقرير منفصل إلى

الإنسانية أشد عامل معوق للأمم المتحدة وشريكاتها من المنظمات غير الحكومية عن تقديم المساعدة إلى المدنيين المحتاجين إليها. ولذا أصبح الأمن التنفيذي عنصراً أصيلاً من عناصر المبادرات الإنسانية. ومع ضآلة ما يمكن عمله لخفض مستوى الخطر في البيئات التي ينعدم فيها الأمن، عمدت الأمم المتحدة ومجتمع المساعدة الإنسانية إلى بذل الجهود من أجل خفض مستوى المخاطر التي يتعرض لها الموظفون، عن طريق توفير الآليات والموارد المناسبة، وأهمها الخدمات التي يقدمها مسؤول في الأمن الميداني.

١٩ - ونظراً إلى الطابع الذي أصبحت تتسم به الأزمات، من حيث سرعة نشوبها وعدم إمكان التنبؤ بها، كثيراً ما تصعب تلبية احتياجات الأمن الميداني في إطار بارامترات الميزانية العادية ولهذا السبب، أنشئ الصندوق الاستئماني لأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة، ويتولى مكتب منسق شؤون الأمن، بوصفه محور نظام إدارة شؤون الأمن في الأمم المتحدة، البت في أين وكيف يمكن للمساهمات التي تقدم خارج إطار الميزانية من أجل أمن الموظفين أن تستخدم بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، كانت قد وردت مساهمات في الصندوق الاستئماني مجموعها ٤٢١ ٦٨٩ ١ دولاراً من الدول الأعضاء التالية: كندا (٣٣٩ ١٢٦ دولاراً)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٣١٤ ٢٠٢ دولاراً)، وموناكو (١٠ ٠٠٠ دولاراً)، والنرويج (٩٧٠ ٧١ دولاراً)، وهولندا (٥٠ ٥٣١ دولاراً)، والولايات المتحدة الأمريكية (٨٠٠ ١٥٩ دولاراً)، واليابان (٤٦٧ ١٠٦٨ دولاراً).

٢٠ - وبالإضافة إلى التبرعات الآنف الذكر المقدمة إلى الصندوق الاستئماني، بلغ مجموع التبرعات المعلنة/التي حصل عليها شركاء المكتب التنفيذيون من أجل الأنشطة المتعلقة بالأمن ٦٦٧ ٩٢٧ ٢ دولاراً من الدول الأعضاء التالية: السويد (٣٧٧ ٧١٤ دولاراً)، والمملكة المتحدة

منظومة الأمم المتحدة، مما يسبب القلق الشديد لي ولأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين. وقد بُدئ العمل على مستوى مشترك بين الوكالات في وضع معايير السلامة الجوية والأمنية التي يجب على جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الالتزام بها.

واو - التدريب على الأمن وعلى السيطرة على الإجهاد: معلومات/مطبوعات عن الأمن

٢٦ - ثبت أن توفير المهارات والمعرفة الأساسية للموظفين للمشاركة بفعالية في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، أحد أفضل السبل الممكنة للتقليل من المخاطر. لذلك أصبح التدريب على الأمن حالياً أمراً إلزامياً لجميع موظفي منظومة الأمم المتحدة. ويشكل التدريب على الأمن جزءاً لا يتجزأ من الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية، وبذلك يصبح جزءاً أساسياً في عملية المساءلة. وبالإضافة إلى التدريب على الأمن الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة، واصل مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة تدريب الموظفين فيه على الأمن وعلى السيطرة على الإجهاد في العديد من مراكز العمل. وخلال عام ٢٠٠١، تلقى موظفو الأمم المتحدة هذا النوع من التدريب في كل من لبنان، وإثيوبيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وتيمور الشرقية، وكينيا، والصومال، وسري لانكا. وفي عام ٢٠٠٢ استفاد منه ٨٤٣ موظفاً في جامايقا، والكاميرون، وأفغانستان، وباكستان. وتشمل الخطط المعدة لما تبقى من السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تدريب ما يقرب من ٣٥ مركز عمل، وذلك حسب الانتهاء من عملية تعيين موظفين في مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة.

٢٧ - وإدراكاً لحقيقة أن التدريب على الأمن يعد جزءاً أساسياً للحفاظ على الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية لأي مركز عمل، يقوم مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم

الجمعية العامة عن طريق اللجنة الإدارية لشؤون الإدارة والميزانية.

دال - الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية

٢٣ - بسبب المهام المنوطة بالأمم المتحدة، يواجه موظفو المؤسسات أخطاراً متزايدة من قبيل جرائم القتل والخطف والاعتداءات الخطيرة أثناء العمل في العديد من المناطق التي تعمل بها تلك المؤسسات في أرجاء العالم. ولمواجهة هذه المخاطر، وبغية تحديد الحد الأدنى من المتطلبات لنظام إدارة الأمن الميداني وتوفير آلية لزيادة وعي الموظفين بالأمن، والتقليل من حدة المخاطر ووضع معايير ميدانية موحدة لتنفيذ المسؤولية والمساءلة، بزغت فكرة الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية، التي تنقسم إلى أربعة أقسام هي: التخطيط الأمني، تدريب الموظفين، الاتصالات السلوكية واللاسلكية، والمعدات الأمنية.

٢٤ - والأهم من كل ذلك، يجب اعتبار الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية على أنها آلية تمكينية تكفل، بقدر الإمكان، قدرة المؤسسات على تنفيذ مهامها، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى تخفيض المخاطر في منطقة العمل. وتكفل كل وكالة بمسؤولية تقديم الموارد المطلوبة للتأكد من أن عملياتها تتماشى مع الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية في كل مركز عمل. ويتوقع أن تتماشى جميع مراكز العمل مع الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ أو تقديم خطة تنفيذية، بتاريخ محدد، يصبح فيه مركز العمل متماشياً مع الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية.

هاء - معايير السلامة الجوية والأمنية

٢٥ - منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، فقد ٢٨ موظفاً حياتهم نتيجة حوادث بالطائرات، منهم ٢٣ موظفاً كانوا مستقلون طائرات مستأجرة أو تعمل لحساب مؤسسات

٣١ - وبغية التأكد من أن التدريب على الأمن وعلى السيطرة على الإجهاد ملائم وفعال، طُلب إلى المكتب إجراء استعراض على التدريب على الأمن لتقييم أثره وفعالته.

٣٢ - وبالإضافة إلى التدريب على الأمن، يعمل المكتب على إصدار سلسلة من المطبوعات عن الأمن لتوزيعها على جميع الموظفين. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يجري إعداد أقراص حاسوبية مدججة عن أوجه الوعي الأمني الأساسية، وستكون جاهزة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حيث ستوفر لكل موظف المرفق اللازم لإكمال البرنامج على الحاسوب.

٣٣ - لا يوجد حالياً نظام إبلاغ آلي موحد للميدان للإبلاغ عن الحوادث الأمنية التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة. ويجب تجهيز التقارير يدوياً واستخلاص المعلومات الإحصائية وتجميعها يدوياً. ويُنظر حالياً في اعتماد نظام آلي تقوم اليونيسيف بتطويره، سيتيح إمكانية وضع تقرير معياري بسرعة في الميدان وإرساله إلى مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، حيث يتم استلامه آلياً وإدخاله في قاعدة البيانات على النحو المطلوب. وسيكون من السهل الحصول على هذه المعلومات وستصبح الإحصاءات المفصلة المتعلقة بمختلف أنماط الحوادث الأمنية عن كل بلد ومنطقة متاحة. وسيكون باستطاعة مراكز التنسيق الأمني في مقر كل وكالة الحصول على المعلومات المتعلقة بوكالتهم في أي وقت.

زاي - السيطرة على الإجهاد

٣٤ - أدركت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن إساءة المشورة في حالات الإجهاد يعد مجالاً يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين الوكالات واتخاذ إجراءات بشأنها. وكجزء من تعزيز مكتب منسق شؤون الأمن، تدعو الحاجة إلى استخدام استشاريين في حالات الإجهاد لتعزيز قدرة المؤسسات على التصدي للحوادث البالغة الخطورة. وصدر الإذن باستخدام

المتحدة، بدعم من مكتب منسق الشؤون الإنسانية، بوضع برنامج تدريب على الأمن للموظفين العاملين في مراكز عمل شديدة الخطورة. وسيقوم ضابط الأمن الميداني في كل مركز عمل بتنفيذ البرنامج، الذي يجب أن يكون متطابقاً مع الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية. وستوفر هذه المبادرة برنامج تدريب ميداني نموذجي أو أساسي على الأمن، وبعد ذلك يقوم كل ضابط أمن ميداني بتعديل البرنامج ليعكس متطلبات الأمن الخاصة بذلك البلد. ومن شأن إقامة حلقة بحث لتدريب المدربين أن تعزز من المهارات التدريبية لضباط الأمن الميدانيين وتوفير طرائق التدريب الملائمة لهم لتحسين عملية تعلم الموظفين.

٢٨ - وعمل مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة أيضاً على تيسير التدريبات الأمنية لحلقات البحث الفصلية المتعلقة بتنسيق التدريب الميداني في حالات الطوارئ، التي ينظمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بغية تحسين مهارات التنسيق الميداني للموظفين في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد أتيحت الفرصة لموظفي المنظمات غير الحكومية التي تعمل بالشراكة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمشاركة في برامج التدريب على الأمن.

٢٩ - وبالإضافة إلى التدريب التوجيهي والمتخصص المقدم إلى جميع ضباط الأمن الميدانيين، نظم مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة حلقة عمل لجميع كبار ضباط الأمن في بعثات حفظ السلام بغرض وضع إجراءات أمنية تنفيذية موحدة.

٣٠ - ويجري تمويل جميع برامج التدريب على الأمن وعلى السيطرة على الإجهاد من تبرعات من خارج الميزانية تقدم إلى الصندوق الاستئماني لأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة.

العمل، وهما يضطلعان بمسؤولية جميع جوانب إدارة الأمن في مراكز العمل ويساءلان عن ذلك. وهذه المبادئ التوجيهية التي تتيح الفرصة للمزيد من التفاعل وتقاسم الموارد وقدرات التدريب، فضلا عن تعزيز معايير الأمن المشتركة والقواعد الميدانية، تتسق مع الجهود الرامية إلى توطيد نظام إدارة الأمن ومع التزام مقر الأمم المتحدة بالعمل من أجل توطيد الأمن بصورة راسخة بوصفه جزءا لا يتجزأ من العمليات.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٣٧ - يهدف نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن إلى كفاءة تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة وإلى ضمان أمن الموظفين وسلامتهم في الوقت ذاته كأولوية عليا. وتمثل المبادرات التي جرى القيام بها خلال السنة الماضية خطوة مهمة في هذا الاتجاه. ويبدو أن ثمة تناقضا في عدد الضحايا من موظفي الأمم المتحدة بفضل تعزيز التدريب وإدارة الأمن، وبسبب وضع حد أدنى من معايير التشغيل الأمنية. ورغم استمرار الحاجة إلى بذل جهود كبيرة من أجل تخفيف التهديدات والمخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة وخفضها والتصدي لها، يحدوني التفاؤل بأننا على الطريق الصحيح.

٣٨ - بيد أن من بواعث القلق الشديد أن مرتكبي أعمال العنف يتصرفون دون عقاب فيما يظهر. فحسب المعلومات المتوفرة، بينما يبلغ عدد حالات الوفاة بين موظفي الأمم المتحدة ٢١٤ حالة، لا يتجاوز عدد الأشخاص الذين ألقى القبض عليهم ٢٢ شخصا كانوا سببا في حدوث ١٥ حالة وفاة بين صفوف الموظفين، وهو ما يمثل ٧,١ في المائة من عدد موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم. ومن بين الأشخاص الذين اعتقلوا، لم تصدر في الواقع أحكام إلا بشأن تسعة أشخاص وكانت هناك حالة إعدام واحدة. وفي العديد من الحالات، يكون القتلة

أربعة مستشارين متخصصين في الإجهاد في المكتب. ويعمل هؤلاء بالتعاون الوثيق مع المستشارين المتخصصين في الإجهاد المعينين في بعثات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي. فضلا عن ذلك، تتوقع اليونيسيف استخدام مستشار لحالات الإجهاد لمساعدة الموظفين فيها ممن تعرضوا لحوادث شديدة. وسيتيح زيادة عدد المستشارين لحالات الإجهاد في منظومة الأمم المتحدة توفير استجابة أكثر فعالية لحاجات الموظفين.

حاء - التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٣٥ - شهدت السنوات الأخيرة ازديادا في التعاون الوثيق بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وبين الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في العديد من مراكز العمل. وإذا كانت استقلالية ولايات تلك المنظمات وتنوعها قد يعطيها في ظروف معينة مرونة أكبر من مرونة الأمم المتحدة، فإنهما قد يجعلان في بعض الحالات أشد عرضة للمخاطر الأمنية. وللعلاقة بين هذه الجهات الفاعلة المختلفة، ولا سيما في حالات الأزمات، آثار أمنية خطيرة لأن الأفعال التي تقوم بها إحدى المجموعات قد تؤثر في أمن عمليات مجموعة أخرى. وقد وضعت سلسلة من المبادئ التوجيهية بعنوان "التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية" من أجل إيجاد إطار لتنظيم تلك العلاقات.

٣٦ - وتجمل هذه المبادئ التوجيهية التي هي ثمرة للمشاورات الواسعة المشتركة بين الوكالات أفضل الممارسات المتعلقة بالتعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. ولا تتسم تلك المبادئ بطابع ملزم قانونا، بل تنفذ وفقا لتقدير الموظف المعين والفريق المعني بإدارة الأمن في مراكز

الأعضاء جميعاً من أجل التبرع بسخاء إلى الصندوق الاستئماني لأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة لكفالة استمرار التدريب في مجال الأمن والسيطرة على الإجهاد.

٤١ - وختاماً، فمن دواعي سروري أن الخطوات المتخذة إلى حد الآن لتعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم حققت نتائج ملموسة. وأنا واثق من أن الموظفين أصبحوا الآن أفضل استعداداً لمواجهة انعدام الأمن الذي كثيراً ما يقترن بالمعاناة البشرية. ومع ذلك، فقد ازدادت التهديدات التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة بدرجة كبيرة منذ أن قدمت برنامجي لتعزيز الوعي الأمني للموظفين قبل سنتين. كما تغيرت، علاوة على ذلك، طبيعة التهديدات وأصبحت لا تمييزية بصورة أكبر ويصعب التنبؤ بها. ويضاعف من صعوبة الحالة الموقف القوي الذي تتخذه الأمم المتحدة إزاء الإرهاب، الشيء الذي يؤكد الحاجة إلى تعزيز إضافي لنظام إدارة الأمن. وثمة حاجة ماسة لتعزيز قدرات الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، وتحسين الرصد وإضفاء مزيد من الفعالية على نظم المعلومات وجعلها تتسم بطابع آلي أكبر. وفي ضوء ذلك، أدعو منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة المعين حديثاً إلى إعداد خطة بالتشاور مع الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تعزيز نظام إدارة الأمن للأمم المتحدة، وسأقدم تلك الخطة إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب.

معروفين لدى الدولة العضو المعنية؛ ومع ذلك لم يتخذ إجراء ضدهم. إن من الواجب على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات أشد لكفالة تقديم مرتكبي الهجمات على موظفي الأمم المتحدة إلى العدالة. ولا أشك في أن الرادع الأقوى للهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة هو قيام الدول الأعضاء بتطبيق العدالة، وأدعو، تلك الدول، مرة أخرى إلى الاضطلاع بهذه المسؤولية بجد.

٣٩ - ورغم الجهود المبذولة على صعيد الميدان من أجل تحسين أمن الموظفين عن طريق تنفيذ الحد الأدنى من معايير التشغيل الأمنية، ثمة بعض الحالات التي تتعرض فيها جهود الأمم المتحدة للإحباط. فعلى سبيل المثال، لا يسمح للمنظمات الدولية، في بعض الدول الأعضاء، بالتزود بأي شكل من أشكال معدات الاتصال، رغم رداءة وسائل الاتصال المحلية ووعورة ظروف قيادة السيارات وأحوال الطرق. ويظل ذلك يشكل مصدر قلق بالنسبة لصحة الموظفين وسلامتهم. ولذلك، أناشد جميع الدول الأعضاء التي فرضت مثل تلك القيود أن ترفعها فوراً لما فيه مصلحة سلامة الموظفين وأمنهم.

٤٠ - ويمثل تنفيذ الإجراءات الوقائية لمواجهة المخاطر إحدى الوسائل الأكثر فعالية لحماية الموظفين. وسيغدو الموظفون، بفضل التدريب في مجال الأمن والسيطرة على الإجهاد على دراية أفضل، وأكثر وعياً من الناحية الأمنية، بما يمكنهم من العمل في المناطق الخفوفة بالخطر بسلامة أكبر. وسيعزز ذلك قدرة المنظمات على أداء ولاياتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، أود أن أعيد تأكيد ندائي إلى الدول

المرفق الأول

الموظفون المدنيون الذين لقوا حتفهم خلال فترة التقرير (١ تموز/يوليه
٢٠٠١ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢)

الاسم	الجنسية/الوكالة	تاريخ/مكان الحادث	السبب	الإجراء القانوني
لومي، جان بيير	فرنسا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ بنغي	طلقات نارية	عدم وجود إجراء
بينتو، ديغو بيمينيانا	جمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية	جروح ناجمة عن طلقات نارية	عدم وجود إجراء
أبراش-كيفتش، أندراي	روسيا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا	٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وادي كودوري، جورجيا	حادث بطائرة الهليكوبتر	لا شيء
خفيتشيا، لالي	جورجيا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا	٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وادي كودوري، جورجيا	حادث بطائرة الهليكوبتر	لا شيء
أتاناسوف، ديميتار	بلغاريا/متطوعو الأمم المتحدة	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ فريتاون	حادث بطائرة الهليكوبتر	لا شيء
مانلان، كاسي	كوت ديفوار/منظمة الصحة العالمية	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بوجمورا	هجوم بسلاح قاتل	نعم
بيرباتي، فلورا	كوسوفو/بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو	٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بيجا، كوسوفو	جروح ناجمة عن طلقات نارية	نعم
علي حسن الشيخ	الصومال/اليونيسيف	٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ مقديشيو	جروح ناجمة عن طلقات نارية	عدم وجود إجراء
سلمان مجت	العراق/مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بغداد	جروح ناجمة عن طلقات نارية	عدم وجود إجراء
إعلمي شاه سيد	أفغانستان/منظمة الأغذية والزراعة (فاو)	١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مزار الشريف، أفغانستان	جروح ناجمة عن طلقات نارية	عدم وجود إجراء

المرفق الثاني

قائمة موحدة بأسماء الموظفين المعتقلين والمحتجزين أو المفقودين الذين لم تتمكن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها من أن تمارس بالكامل حقها في حمايتهم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

الاسم	المنظمة	مكان وتاريخ الحادث
بينوات نديبي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	محتجز في كيغالي منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
جان مارك أوليموبينتش	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في بوتاري، رواندا، منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
جان كريستوس سوسومي موفونبي	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في بوتاري، رواندا، منذ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
ماتيو نسيغياريمي	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في كيانغوغو، رواندا، منذ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٥
لوك بيروشيا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	محتجز في كيغالي منذ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٥
فولجينسي روكيندو	عملية حقوق الإنسان الميدانية في رواندا	محتجز في كيبيو، رواندا، منذ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥
جوزيف مونيامونيرا	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في كيغالي منذ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
أندري أويزيماننا	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في بوتاري، رواندا، منذ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
فيكتور نيبومويبي	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في رواندا منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
جان بابتست سيبومانا	عملية حقوق الإنسان الميدانية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في رواندا	محتجز في رواندا منذ آذار/مارس ١٩٩٧
برهانو غيريمدين	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في أديس أبابا، منذ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧
فيليسين موريتري	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في غيتاراما، رواندا، منذ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧
جان بوسكو نزاروبارا	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في بوتاري، رواندا، منذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
إديسون نداغيجيماننا	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في روانغو، رواندا، منذ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١
خالد سلامير الجندي	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١
موزامي خان	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في راولبندي، باكستان، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
نضال أ/الفتاح نزال	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١
غير ترودي نيامويا	منظمة الصحة العالمية	محتجز في بوجومبورا، منذ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
نضال عبد الأحمر	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢
جمال غاباكس	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢
عيسى ابراهيم علي الوادي	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
رشاد يوسف ابراهيم حمدان	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
أشرف أبو معلا	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

الاسم	المنظمة	مكان وتاريخ الحادث
طاهر مصطفى	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان	محتجز في راولبندي، باكستان، منذ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
محمد عوض أبو العز	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
عازم عطا الله	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
شادي فوزي بوسبكار	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
توماس كايفل	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في تيسيني، إريتريا، منذ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
باسل نبيل ابراهيم جرار	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
نوفل أ/حكيم	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢
أحمد سويلم	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢
خليل بديع	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢
رامي جوابره	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢
زيرين تيمور ابراهيم	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	محتجز في الموصل، العراق، منذ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢
ياسر ابراهيم حطب	الأونروا	محتجز في الضفة الغربية منذ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢
جهاد محمد الصالح	الأونروا	محتجز في لبنان منذ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢
عبد اللاي ديالو	صندوق الأمم المتحدة للسكان	محتجز في كوت ديفوار منذ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢
إينراييل ماسيكادياتسوكا	منظمة الصحة العالمية	محتجزة في كيغالي منذ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢
أورلاندو ريبس	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت	محتجز في الكويت منذ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢